أخبار قصيرة

ودائع إيران في البنوك الأجنبية تنمو ٠/٠١٣

أظهر أحدث تقرير لبنك التسويات الدولية في سويسرا، تسجيل ودائع ايران في ٤٤ مصرفاً ومؤسسة أجنبية نمواً بنسبة ١٣ بالمئة في نهاية الربع الأخير من ٢٠٢٢.
التقرير المنشور أمس الاربعاء، ذكر بأن ودائع ايران المقومة بالعملة الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخارجية قد صعدت الى ١٩/٨٠٤ مليار دولار في الربع الأخير من ٢٠٢٢ ارتفاعاً عن ١٧/٥٥٨ مليار دولار المسجلة في الفترة المناظرة ٢٠٢١.
وأشار التقرير الى أن الودائع في الربع الأخير توزعت على ١١/١١٤ مليار دولار في بنوك أجنبية وبقيتها في المؤسسات غير المصرفية.

٣/٨ مليار دولار.. حجم التبادل التجاري بين إيران ودول بحر قزوين

بلغ حجم التبادل التجاري (باستثناء صادرات النفط الخام) بين ايران والدول الأخرى المطلة على بحر قزوين في العام الايراني الماضي (انتهى في ٢٠ آذار/ مارس) ٦/٨٩ مليون طن بقيمة ٣/٨١ مليار دولار، بانخفاض نسبته ١٢/٧٨ ٪ من حيث الوزن وارتفاع ٩/٥١ ٪ من حيث القيمة المالية.
وشهد التبادل التجاري بين ايران ودول بحر قزوين انخفاضاً في الوزن وزيادة في القيمة بنسبة أكثر من ٩ بالمائة مقارنة مع العام الذي سبقه.
وبحسب هذا التقرير، تحتل روسيا المرتبة الأولى في التبادل التجاري مع ايران حيث بلغ ٤/٠٤ مليون طن (انخفاض بنسبة ١٧/٧٩ ٪) بقيمة ٢/٣٢ مليار دولار (نمو بنسبة ٣/٤٤٪) في العام الماضي، حيث كانت الشريك التجاري الرئيسي لإيران بين الدول الساحلية المطلة على بحر قزوين.

زيادة صادرات ايران من الأحياء المائية

أعلن مدير مكتب التخطيط والموازنة في مؤسسة الثروة السمكية في ايران، إن تصدير الأحياء المائية في ايران ارتفع خلال العام الايراني المنصرم (انتهى في ٢٠ مارس الماضي) بنسبة ٩ بالمئة قياساً مع العام الذي سبقه.
وأوضح رجب علي قربان زادة، في اجتماع مدراء مؤسسة الثروة السمكية يوم الأربعاء، إن حجم تصدير الأحياء المائية في العام الماضي تخطى الـ١٨١ ألف طن ووصلت قيمتها الى أكثر من ٦٠٥ ملايين دولار، في حين بلغت قيمة تصدير الأحياء المائية في العام الذي سبقه ٥٤٠ مليون دولار وبحجم ١٦٠ ألف طن.

عدم وجود ميزان تجاري؛ أحد عقبات زيادة التعاون الثنائي

ما هي معوّقات العلاقات الإقتصادية الإيرانية - السورية؟

الوفاق/ خاص
سيد حسن محفوظي

تعاون إيران وسورية مع بعضهما البعض في مختلف القضايا وعلى مستويات مختلفة خلال السنوات الماضية، من المواضيع التي طالما أكدت عليها حكومات البلدين في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية.
على الرغم من أنه خلال هذه السنوات وأثناء زيارات المسؤولين الإيرانيين والسوريين لبعضهما البعض، تم توقيع اتفاقيات لزيادة مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، إلا أن هذه العلاقات لا تزال غير مقبولة وبعيدة عن الوضع المثالي.
في غضون ذلك، هناك تحديات على طريق تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ايران وسورية، ومن الواضح أنه إذا لن يتم حل هذه العقبات والتحديات، لا ينبغي أن نتوقع قفزة في مستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين.

تحديد القضايا ذات الأولوية ومتابعة إنهائها

من أهم معوقات زيادة مستوى التعاون بين البلدين عدم متابعة الاتفاقيات الموقعة والمعلنة في الاجتماعات الرسمية؛ لكن لم يتم تعيين جهة معينة لتنفيذها، أو في حالة وجود جهة، لا يوجد طلب من حكومتي البلدين للتوصل إلى نتيجة في هذا الشأن.
على سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى الاتفاقيات بين البلدين في السنوات الماضية، مثل "اتفاقية إنشاء البنك الإيراني - السوري المشترك"، "إلغاء إستثناء ٨٨ بنداً من التجارة الحرة لإيران وسوريا" و"تعاون إيران في تشغيل الموانئ والمناطق الحرة في سوريا"، واتفاقيات مماثلة أخرى تتكرر في الزيارات المختلفة للمسؤولين الإيرانيين والسوريين؛ ورغم توقيع بعض الاتفاقيات لأكثر من عشر سنوات، لم يتم تنفيذها بعد.
لذلك، يبدو أن من المهام الرئيسية لمسؤولي البلدين تحديد القضايا ذات الأولوية وتحديد جهة معينة نيابة عن كل دولة لتنفيذها.
يقترح أن يتم تعيين لجنة تطوير العلاقات الاقتصادية الإيرانية - السورية، وهو هيكل يشرف عليه النائب الأول لرئيس الجمهورية، ليكون المسؤول الرئيسي لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين.
في المرحلة الأولى، على لجنة تطوير العلاقات الاقتصادية بين إيران وسوريا أن تحصي معوقات تنفيذ الاتفاقيات السابقة؛ وفي المرحلة التالية، متابعة إزالة العقبات من مختلف المؤسسات، بحيث تنتقل اتفاقيات البلدين من مرحلة التوقيع والتفاهم المبدئي إلى مرحلة التنفيذ والتشغيل.

إزالة معوقات العلاقات المصرفية والمالية

بشكل عام، لتشكيل التجارة الدولية بين المستوردين والمصدرين، هناك ثلاثة متطلبات أساسية للبنية التحتية، بما في ذلك "البنى التحتية القانونية والتنظيمية"، "البنى التحتية لنقل البضائع" و"البنى التحتية للتبادل المالي". في الواقع، من أجل لعب دور في تطوير وتسهيل التجارة، يجب على الحكومات النظر في التدابير التي تؤدي إلى تحسين البنى التحتية هذه.
تعتبر العلاقات المصرفية والمالية من البنى التحتية الأساسية لتنمية التجارة، وتزداد أهمية هذه المسألة فيما يتعلق بإيران وسوريا.
وفي هذا السياق، يُقترح أن يقوم بنك إيراني وبنك سوري، بدعم من حكومتي البلدين، بإقامة علاقات وساطة مع بعضهما البعض، وتحويل جميع المدفوعات التجارية للبلدين إلى هذه القناة.
في هذه الحالة، سيتم توفير تقديم الخدمات المصرفية، بما في ذلك تبادل الأموال التجارية بين البلدين، والقروض التجارية بالريال والليرة، وخطابات الاعتماد، والضمانات المصرفية، وربط شبكة الدفع بالبطاقات الصغيرة وإبرام الثنائية، كما سيتم توفير الاتفاقيات النقدية.

تطوير النقل البري والبحري والجوي

تلعب سهولة السفر والتواصل بين المواطنين ورجال الأعمال في إيران وسوريا دوراً مهماً في تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.
في الواقع، يجب على الحكومة توفير منصة حتى يتمكن مواطنو البلدين من السفر بسهولة بحيث يكون هذا الاتصال أساساً لتشكيل العلاقات التجارية الثنائية.
على الرغم من حقيقة أنه يمكن لمواطني البلدين السفر حالياً إلى الدولة الأخرى دون الحصول على تأشيرة، إلا أن هناك عقبات مثل قلة عدد الرحلات الأسبوعية، وارتفاع تكلفة شراء التذاكر في بعض أيام السنة، واحتكار شراء التذاكر من خلال وكالات طيران محددة، وعدم القدرة على شراء التذاكر عبر الإنترنت، من التحديات التي على الحكومة الإيرانية حلّها.
من ناحية أخرى، فان السعي لتنظيم الطريق المباشر للسفن من إيران إلى سوريا وإقامة طريق بري (بري وسكك حديد) بين إيران والعراق وسوريا من الأمور التي إذا تم تفعيلها ستحسن من حركة السفن وجودة البنية التحتية لنقل البضائع وعبورها، ونتيجة لذلك سيرتفع مستوى التجارة بين البلدين، ولا يمكن إنكار دور حكومتي إيران وسوريا في تنفيذها.

تنمية التجارة بمقاربة التوازن التجاري

حالياً، الميزان التجاري بين إيران وسوريا إيجابي بالنسبة لإيران. يعد عدم وجود ميزان تجاري بين البلدين أحد العقبات الخطيرة أمام زيادة التعاون التجاري بينهما. من ناحية أخرى، لا تمتلك سوريا حالياً القدرة على توفير السلع المستوردة التي تحتاجها الجمهورية الإسلامية الإيرانية. في هذه الحالة، من الضروري للجمهورية الإسلامية الإيرانية، من خلال تحديد أولويات الاستثمار في الصناعات السورية المختارة، توفير شروط تواجد الشركات الإيرانية كشركاء للمؤسسات الاقتصادية السورية من خلال تسهيل الاستثمار وتطوير القدرة الإنتاجية للمصانع والشركات السورية، شروط زيادة الواردات من هذا البلد وحتى زيادة الصادرات السورية إلى دول أخرى.
من ناحية أخرى، ينبغي إدراج تطوير السياحة كأحد مصادر عائدات النقد الأجنبي في جدول أعمال الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بحيث يزور المزيد من السائحين الإيرانيين سوريا كل عام. كذلك، إذا تم تسهيل الدفع في سوريا من خلال التعاون المصرفي بين البلدين في مجال شبكة المدفوعات الصغيرة، فمن المتوقع أن يزداد دخل سوريا من العملات الأجنبية، الأمر الذي سيلعب دوراً فعالاً في معادلة تجارة السلع والخدمات في البلدين.

تلعب سهولة السفر والتواصل بين المواطنين ورجال الأعمال دوراً مهماً في تطوير التعاون الإقتصادي والتجاري بين البلدين

بإعتبارها طاقة كبيرة وقوة دافعة للتنمية الإقتصادية

مخبر: يجب وضع جدول تفصيلي لتنفيذ المشاريع في شواطئ مكران

اعتبر النائب الأول لرئيس الجمهورية شواطئ مكران بأنها طاقة كبيرة وقوة دافعة نادرة للتنمية الاقتصادية بالبلاد، وقال: يجب وضع جدول زمني مفصل لتنفيذ المشاريع في شواطئ مكران.
وأقر الاجتماع التنسيقي لدراسة الخطط المقترحة لشركة مكران للإدارة والتطوير، الذي عقد مساء الثلاثاء برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية، وفي المرحلة الأولى تنفيذ ٢٤ مشروعاً في إطار ٧ خطط وباستثمارات تصل الى ٢/٧ مليار يورو.
وأشار مخبر إلى سواحل مكران باعتباره طاقة كبيرة وقوة دافعة نادرة للتنمية الاقتصادية بالبلاد، وقال: إن الطاقات والمزايا في منطقة مكران فريدة جداً وهذه الطاقات، بما في ذلك الوصول إلى المحيط، غير متوفرة جملة واحدة في أي مكان آخر من البلاد.
وأكد النائب الأول لرئيس الجمهورية على أن الاستثمار في سواحل مكران يعتبر استثماراً ذا عائدات مرتفعة من حيث المقاربات والأسس الاقتصادية، وقال: لا ينبغي أن نتبع تطوير سواحل مكران من وجهة نظر القضاء الحرمان فحسب، لأن الاستثمار في هذه المنطقة اقتصادية محضة ولها مزايا فريدة.
وطالب مخبر أمين سر المجلس الأعلى للتنمية في مكران بوضع آلية في الأمانة لتحديد المدراء التنفيذيين الأكفاء والمتحمسين وجدول زمني مفصل لتنفيذ المشاريع.
وأضاف: إنه من أجل تسريع عملية تنفيذ المشاريع فلا داعي للتأخير لتلبية جميع متطلبات المشروع بأكمله، بل يمكن تقسيم المشاريع إلى مراحل مختلفة بحيث يجري استثمار عائدات تنفيذ كل مرحلة لتنفيذ المراحل اللاحقة.

٦٠ بلداً يزورون معرض «إكسبو ٢٠٢٣» في طهران

أعلن مساعد الشؤون الاقتصادية بوزارة الخارجية الايرانية، أن ٦٠ بلداً من مختلف بقاع العالم أعلنوا استعدادهم زيارة معرض القدرات التصديرية الايرانية "إكسبو ٢٠٢٣".
وأوضح مهدي صفري، الأربعاء، في المؤتمر الصحفي للدورة الخامسة لمعرض القدرات التصديرية الايرانية "إكسبو ٢٠٢٣" في أرض معارض طهران، إن ٧٥٠ شركة محلية ستشارك بأعمال المعرض وتستعرض منتجاتها أمام الزوار.
وأشار صفري الى أن ٦٠ بلداً أبدى استعداده لزيارة المعرض، حيث إن بعض الدول ستوفد وزراء ومستشارين، ومن المتوقع زيارة نحو ٢٠٠٠ مسؤول وتاجر من مختلف البلدان. ولفت الى أن من الدول التي ستحضر المعرض الإمارات العربية المتحدة وباكستان وروسيا والصين، مبيّناً أن المعرض يضم منتجات ١٢ قطاعاً إنتاجياً، منها الصناعة والأجهزة الطبية والمنزلية والمواد الغذائية والبتروكيماويات.
وفي معرض رده على إمكانية حضور السعودية في المعرض، أكد صفري أن العلاقات إستؤنفت للتو وأن إجراءات بدأت لفتح السفارات والقنصليات بين البلدين، مستدركاً: إن تجاراً من السعودية سيحضرون المعرض الذي يستهدف تنمية الصادرات غير النفطية.
يذكر أن معرض "إكسبو ٢٠٢٣" سينطلق ٧ مايو/ أيار ويستمر ٤ أيام في أرض المعارض بطهران.

إيران تحقق الإكتفاء الذاتي في بناء الهياكل البحرية

قال مساعد شؤون الهندسة وتطوير البنية التحتية لمنظمة المؤاني والملاحة البحرية: إن إيران حققت الإكتفاء الذاتي في تصميم وتنفيذ بناء الهياكل البحرية المختلفة.
وأضاف علي فتحي، أمس الأربعاء، في تصريح صحفي: مع بداية عمل الحكومة الثالثة عشرة، حققت إيران الاكتفاء الذاتي بنسبة ١٠٠ بالمائة في بناء الهياكل البحرية المختلفة من خلال تعزيز المعرفة الهندسية للمنشآت البحرية. وأضاف: حالياً نحن مكتفون ذاتياً في تصميم إلى تنفيذ الهياكل البحرية، وفي العام الماضي تم بناء المرحلة الثانية لأكبر رصيف في ميناء الشهيد رجائي، حيث يمكن إرساء الجيل الجديد من السفن من قبل مهندسين إيرانيين فيه.
وحول معدات وتوريد قطع غيار معدات الموانئ الاستراتيجية، قال فتحي: إننا نأمل أن نكون قادرين على تحقيق النجاح في هذا القطاع أيضاً.
وفي إشارة إلى دعم نقل التكنولوجيا، قال فتحي: إن العديد من الشركات القائمة على المعرفة أعلنت عن استعدادها لإنتاج المعدات؛ لكن إنتاج بعض المعدات محلياً ليس اقتصادياً، لأننا لا نحتاجها بأعداد كبيرة.
يذكر أنه سيعقد المؤتمر الدولي الرابع عشر للشواطئ والموانئ والهياكل البحرية ICOPMAS ٢٠٢٢ في ٩ و١٠ أيار/ مايو الجاري في قاعة المؤتمرات في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
والمؤتمر هو المنصة الأخيرة لعرض الإنجازات العلمية في مجال تحسين الهندسة والصناعة البحرية الذي سيعقد بحضور مهندسين دوليين.